

المخطوط الرئيسية للإصلاح الاجتماعي

بقلم الأستاذ محمد زكي عبد القادر

يظهر أن في البيئة المصرية بعض الانحرافات الخاطئة في فهم الإصلاح الاجتماعي . ويظهر أن بعض هذه الانحرافات سيظل زمنا آخر . وليس في ذلك ما نخافه ، فإننا نمر بمرحلة ضرورية قبل أن يثبت الإصلاح الاجتماعي في أساسه الصحيح وعلى قواعده الواضحة . ومن المؤكد أن المسائل الاجتماعية أخذت تستغرق جانبا كبيرا من اهتمامنا وبحثنا منذ اتينا إلى إقرار العلاقات بيننا وبين بريطانيا بمعاهدة سنة ١٩٣٦ . وحتى هذا التاريخ كانت السياسة تكاد تكون شغلنا الشاغل . كانت تشغل الحكومات والجماعات والأفراد ، وكان أثرها واضحا في كل شيء . كانت تظني على مناعتنا الاقتصادية والاجتماعية ، ويخرف نحوها تفكيرنا وعملنا ، سواء أردنا أم لم نرد . فلما اتى الأمر بمعاهدة سنة ١٩٣٦ خف اشتغالنا بها ، وأخذت مشاكلنا ومناخنا الأخرى تبدو . ونحل مكانها الجدير بها . بدأنا نفكر في شؤوننا الاقتصادية والاجتماعية وكثر البحث وتنوع أساليبه . ولم يقتصر هذا التحول على الشعب ، بل شمل الحكومة أيضا . ومن راجع الميزانيات المصرية في سنوات ١٩٣٧ و ١٩٣٨ و ١٩٣٩ و ١٩٤٠ يجد أثر هذا التحول بارزا .

ثم جاء إنشاء وزارة للشؤون الاجتماعية تأكيداً رسمياً لأهمية الإصلاحات الاجتماعية ، وترديداً للرغبة العامة الشاملة في أن تأخذ هذه الإصلاحات طريقاً عملياً . ولو لم تشب الحرب الحاضرة ، لأصبح برنامج الإصلاح الاجتماعي أهم برنامج للحكومات بمختلف ألوانها ونزعاتها الحزبية . غير أن نشوب الحرب وإن حال دون القيام بكثير من الإصلاحات الاجتماعية الضرورية فإنه لم يحل دون التفكير فيها ، ودون بحثها ودراستها .

ونحن نخطئ في بعض الأحيان في فهم جوهر الإصلاح الاجتماعي . فبعضنا يحسبه الإحسان وجمع الأموال من الأغنياء وإنفاقها على الفقراء ، وبعضنا يحسبه إنشاء الملاهي وإطعام صغار التلاميذ وفريق يراه في جمع المتسولين والمتشردين وإقصائهم عن أنظار الناس . بل لقد سمعت من بعض الأفراد أنه كان يحسب حيناً أنشئت وزارة الشؤون الاجتماعية أنها ستقدم النقود للحتاجين والمعوزين .

ولا ضرر ، كما قدمت ، في أن تدور أمثال هذه الأفكار في الخواطر . فهي وإن أخطأت فهم الإصلاح الاجتماعي في وسيلته ، فإنها لم تخطئ فهمه في غايته . وإنارة مسائل الإصلاح الاجتماعي وطرحها للبحث العام كسب لقضية هذا الإصلاح نفسه . فإن أول مراتب العمل

التفكير والبحث والاقتراح . وقد تساءل الكثيرون ماذا صنعت وزارة الشؤون الاجتماعية ؟ إن الفقر والمرض والجهل — هذه الشرور جميعاً — لا تزال كما هي . وها قد مرت على إنشاء الوزارة سنتان . وقد نسي هؤلاء المنتسئون أنه إذا لم يكن لهذه الوزارة من فضل إلا أنها تثير البحث في الإصلاح الاجتماعي ، ويضل وجودها رمزاً على الحاجة الملحة إليه لكفى ذلك تبريراً لوجودها . ثم إن الظروف التي 'نشأت فيها' والمصاعب التي يواجهها العالم منذ نحو عامين قد عطلت كثيراً من المشاريع ، ومشاريع الإصلاح الاجتماعي بالذات ، ليس في مصر وحدها ولكن في كثير من بلاد العالم .

على أن هذا استطراد ، فلنعد إلى موضوعنا الذي قصدنا إليه في هذا المقال ، وهو : ما هي الخطوط الرئيسية للإصلاح الاجتماعي ؟ ما هي 'المبادئ العامة' التي تقوم عليها فكرته والأهداف التي يرى إليها ؟

ويمكننا في الرد على هذا السؤال أن نقرر ما يلي :

(١) أن الدولة الحديثة مطالبة في عرف رجال الاقتصاد والاجتماع ، أن توفر لكل الفاطنين على أرضها مستوى مناسباً من المعاش . عليها أن تكفل لكل منهم طعاماً صحياً ومسكناً صحياً ، بل إن عليها أيضاً أن تكفل له الوسائل للهو والتسلية في أوقات الفراغ .

(٢) وقيامها بهذا 'الالتزام' لا يعني أن تتبرع لهم بالمال أو أن تهبه من طريق الإحسان ثم تعطيه لهم ، ولكن معناه أنها مطالبة بأن تهيئ لكل فرد عملاً يدر عليه من المكسب ما يكفل له المستوى الإنساني . والمستوى الإنساني المقصود ، هو المستوى الذي ينبغي أن يعيش فيه رجل متمكن في أمة متقدمة .

(٣) يقرر كثير من الكتاب أن الدولة ، وقد سمحت بأن يولد الطفل على أرضها ، قد التزمت التزاماً ضمنيّاً بأن تكفل له هذه الحاجات التي قدمتها ، وأن تكفل له الحصول على قسط من التعليم العام يجعله صالحاً أن يعيش في بيئة متقدمة .

(٤) وهذا الأساس هو الذي بنى عليه التعليم الإلزامي .

(٥) ما دامت الدولة ملزمة بأن تكفل للفرد المستوى المناسب من المعيشة ، فإنها ملزمة بأن تعفي من الضرائب دخل الفرد إذا لم يزد على الحد الذي يسمح له بأن يستمتع بهذا المستوى من المعيشة . ومن هنا كانت 'الإعفاءات المقررة في تشريعات البلاد المتقدمة لدوى الدخل الصغير من كل أنواع الضرائب' .

(٦) إن وحدات الدخل الأولى تحتاج في الحصول عليها إلى مجهود شاق . ولذلك فإنها يجب أن تعفى من الضريبة أو أن تخفف عليها ، ثم تأخذ الضريبة في التصاعد كلما زاد الدخل . فأساس الضريبة عادل هو نسبة التصحية التي يشعر بها الفرد في دفعها .

(٧) الدولة ، كما قدمنا ، مطالبة بأن تعطى لكل من يطلب عملا الفرصة له . فإذا لم تستطع أو كان المواطن عاجزا عن العمل لضعف صحته أو لإصابته بعاقة أو لكبر سنه ، التزمت الدولة بإعانتته . وهذا هو الأساس الذي تعطى بمقتضاه الإعانات في إنجلترا وغيرها من الدول لدوى العاهات والمسنين والمتعطلين عن العمل وهذه الإعانات تعطى بانتظام وفي كل شهر . وهي بعيدة كل البعد عن أن تكون إحسانا ، بل هي حق أساسه المبدأ الذي تقدمت الإشارة إليه .

هذه هي الأسس الرئيسية للإصلاح الاجتماعي . وهي تحتاج بطبيعة الحال إلى مال ، ومال كثير . والدولة هي المطالبة بتوفيره ، وهي قادرة على ذلك بما لها من الولاية العامة وبما تملك من سلطان في فرض الضرائب وتحديد نسبها . ويلاحظ أن تحقيق هذه الأغراض يرتبط ارتباطا وثيقا بقدرة الأداة الحكومية وحسن تنظيمها وكفاية القائمين على أمرها في معالجة شؤون السياسة والاقتصاد واستنباط الموارد للثروة العامة وزيادة الدخل القومي ، وتوجيه سياسة التعليم ، وصيانة القومية ، وكفالة ازدهار الصناعة والتجارة ما

محمد زكي عبد القادر

”المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف ، وفي كل خير . احرص على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجز . وإن أصابك شيء فلا تقل : لو أني فعلت كذا كان كذا ولكن قل : قدر الله وما شاء فعل فإن ” لو “ تفتح عمل الشيطان .

حديث شريف